

﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلُغُ الْمُبِينِ﴾ [النور: 54]

❖ مُنَاسَبَةُ الْآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا:

دعوة المنافقين
المتقاعسين إلى
طاعة الله، بعد
كشف ادعائهم
الكاذب

لَمَّا بَكَتِ ﷺ الْمُنَافِقِينَ فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [النور: 53]، وَأَخْبَرَ بِأَنَّهُ مُطَّلِعٌ عَلَى سَرَائِرِهِمْ؛ تَلَطَّفَ بِهِمْ، فَأَمَرَهُمْ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَالرَّسُولِ⁽¹⁾.

وَقِيلَ: لَمَّا نَبَّهَ تَعَالَى عَلَى خِدَاعِهِمْ؛ أَشَارَ إِلَى عَدَمِ الْإِغْتِرَارِ بِإِيمَانِهِمْ، وَأَمَرَ بِتَرْغِيبِهِمْ وَتَرْهِيْبِهِمْ، فَقَالَ: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾⁽²⁾.
وَقِيلَ: الْآيَةُ تَلْقِيْنٌ آخَرٌ لِلرَّسُولِ ﷺ، بِمَا يَرُدُّ بُهْتَانَهُمْ بِقَلَّةِ الْإِكْتِرَافِ بِمَوَاعِيدِهِمُ الْكَاذِبَةِ، وَأَنْ يَفْتَصِرُوا مِنَ الطَّاعَةِ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِيمَا كَلَّفَهُمْ، دُونَ مَا تَبَرَّعُوا بِهِ كَذِبًا⁽³⁾، فَفِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَاتِّبَاعِ رَسُولِهِ الْهَدَايَةَ الرَّاشِدَةَ، وَالسَّبِيلُ الْأَقْوَمَ.

❖ شَرْحُ الْمَفْرَدَاتِ:

(1) ﴿تَوَلَّوْا﴾: (ولي) أصل يدل على القرب، يقال: تباعد بعد ولي، أي: بعد قُربٍ، وجلس ممَّا يَلِينِي، أي: ممَّا يُقَارِبُنِي⁽⁴⁾، وَمِنْ ذَلِكَ: الْمَوْلَى، وَلَهُ مَعَانٍ، مِنْهَا: الْمُعْتَقُ، وَالْمُعْتَقُ، وَالصَّاحِبُ، وَالْحَلِيفُ، وَابْنُ الْعَمِّ، وَالنَّاصِرُ، وَالْجَارُ، وَكُلُّ مَنْ وَلِيَ أَمْرَ آخَرَ؛ فَهُوَ وَلِيُّهُ⁽⁵⁾، وَيُقَالُ: وَلَّى، وَتَوَلَّى هَارِبًا تَوَلِيَةً؛ إِذَا أَدْبَرَ، وَذَهَبَ، وَيُقَالُ: وَلَّى عَنْهُ؛ إِذَا

(1) أبو حَتَّان، البحر المحیط: 64 / 8.

(2) البقاعي، نظم الدرر: 301 / 13.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 279 / 18.

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ولي).

(5) ابن فارس، مقاييس اللغة، والرَّاعِب، المفردات: (ولي).

أعرض، أو نأى، وكذلك: توّلى عنه، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ﴾ [يوسف: 84]⁽¹⁾، ويُقال: ولّيت، وتولّيت، وقيل: مولّيتها، أي: متولّيتها ومتّبعها وراضيها، وقال أبو معاذ النّحويّ: التّولّي يكون بمعنى الإعراض، قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: 38]، أي: تعرّضوا عن الإسلام⁽²⁾، وهو المعنى المراد في الآية.

(2) ﴿حُمِّلَ﴾: (حمل) أصل يدلّ على إقلال الشّيء⁽³⁾، يقال: حمّلت الشّيء أحمله حملاً⁽⁴⁾، ويستعمل الحمل في الأثقال المحمولة في الظاهر، كالشّيء المحمول على الظهر، وفي الأثقال المحمولة في الباطن، كالولد في البطن، والماء في السحاب، والثمرة في الشجرة؛ تشبيهاً بحمل المرأة، قال ابن السكيت: الحمل ما كان في بطن أو على رأس شجرة، والحمل بالكسر: ما كان على ظهر أو رأس، يقال: امرأة حامل وحاملة؛ إذا كانت حبل⁽⁵⁾، وقوله عزّ شأنه: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: 5]، معناه: كلفوا أن يتحمّلوها، أي: يقوموا بحقّها، فلم يحملوها⁽⁶⁾، وقوله: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾، أي: البلاغ، ﴿وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾، أي: الإيمان به وبما جاء به⁽⁷⁾.

(3) ﴿الْبَلَّغُ﴾: (بلغ) أصل يدلّ على الوصول إلى الشّيء⁽⁸⁾، فالبلوغ: الانتهاء إلى أقصى المقصد والمنتهى، مكاناً كان أو زماناً، أو أمراً من الأمور المقدّرة، وربّما يعبر به عن المشاركة عليه، وإن لم يمتّه إليه، فمن الانتهاء قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [الأحقاف: 15]، ومن المشاركة قوله ﷺ: ﴿فَإِذَا بَلَغَنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: 2]، فإنّها إذا بلغت أقصى الأجل؛ لا يصحّ للزوج مراجعتها وإمساكها⁽⁹⁾، ويقال: بلغ زيد مرادّه؛ إذا وصل إلى ما يريد⁽¹⁰⁾، وبلغ المكان بلوغاً؛ إذا وصل إليه، وانتهى⁽¹¹⁾، والبلاغ بمعنى

(1) الزاغب، للفردات، والسّمين، عمدة الحقاظ، والزّيديّ، تاج العروس: (ولي).

(2) محمّد بن فتوح، تفسير غريب ما في الصّححين، ص: 177.

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (حمل)، وجبل، للعجم الاشتقاق: (جبل).

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (حمل).

(5) الجوهريّ، الصّحاح: (حمل).

(6) الزاغب، للفردات: (حمل).

(7) السّمين، عمدة الحقاظ: (حمل).

(8) ابن فارس، مقاييس اللغة: (بلغ).

(9) الزاغب، للفردات: (بلغ).

(10) السّمين، عمدة الحقاظ: (بلغ).

(11) الزّيديّ، تاج العروس: (بلغ).

التبليغ، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلَّغُ الْمُنِيرِينَ﴾⁽¹⁾، والإبلاغ: الإيصال، وكذلك التبليغ، والاسم منه البلاغ⁽²⁾، وفي التنزيل: ﴿إِلَّا بَلَّغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَةً﴾ [الحج: 23]، أي: لا أجد منجى إلا أن أبلغ عن الله ما أرسلت به⁽³⁾.

✽ المعنى الإجمالي:

وجوب طاعة
الله ورسوله،
الذي عليه
البلاغ، وعليكم
الاهتداء
والطاعة

يقول تعالى ذكره: قل - يا محمد - لهؤلاء المنافقين وغيرهم: أطيعوا الله - أيها القوم - فيما أمركم به، ونهاكم عنه، وأطيعوا الرسول، فإن تعرضوا، وتذبذبوا عما أمركم به رسول الله ﷺ، أو نهاكم عنه، فإنما عليه فعل ما أمر بفعله من تبليغ رسالة الله إليكم، وعليكم أن تفعلوا ما أؤمركم، وأوجب عليكم، من اتباع رسوله ﷺ، وإن تطيعوه؛ ترشدوا، وتصيبوا الحق في أموركم، ولا يجب على الرسول إلا أن يبلغ الرسالة بلاغا وافيا⁽⁴⁾.

✽ الإيضاح اللغوي والبلاغي:

علة فصل الآية عن سابقتها:

غاية استقلال
الكلام تأكيد ما
له من الدلالة
والاهتمام

جاء قبل هذه الآية قوله تعالى ذكره: ﴿قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةً مَّعْرُوفَةً إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [النور: 53]، وكان الظاهر أن يقال: (قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةً مَّعْرُوفَةً، إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ، أطيعوا الله، وأطيعوا الرسول) لكن عدل عن الوصل إلى الفصل، وأعيد الأمر بالقول، فقل: ﴿قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةً مَّعْرُوفَةً إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [النور: 53 - 54]؛ للاهتمام بهذا القول بوقوعه كلاماً مفصلاً مستقلاً غير

(1) الزمخشري، الكشاف: 250/3، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 281/18.

(2) الجوهري، الصحاح: (بلغ).

(3) ابن منظور، لسان العرب: (بلغ).

(4) ابن جرير، جامع البيان: 207/19.

معطوف⁽¹⁾، ولو عُطِفَ على ما قبله؛ فقد يُظَنُّ أَنَّهُ تابعٌ له، وليس مقصوداً لذاته.

تعيين المخاطب بقوله: ﴿قُلْ﴾:

المأمور بالقول في قول الحق جل ثناؤه: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، هو النبي ﷺ؛ لأنه هو المكلف بتبليغ الشرع، والمعنى: قل - يا محمد - لهؤلاء المقسمين بالله جهداً إيمانهم وغيرهم: أطيعوا الله، وأطيعوا الرسول⁽²⁾، وفي تكليف الرسول بالقول - بصيغة الخطاب المباشر ﴿قُلْ﴾ - تأكيد لأهمية الأوامر المسندة إلى الرسول ﷺ، والإلماح إلى أن المنهج موحي به، وأن دور الرسول المخاطب بالأمر إنما هو البلاغ عن الله ﷻ.

غرض الأمر في قوله: ﴿قُلْ﴾:

الظاهر أن الأمر في قوله ﷺ: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ للوجوب؛ لأنه الأصل في صيغة الأمر، ولا صارف عنه هنا، فينفيد الكلام وجوباً أن يبلغ النبي ﷺ الكلام المذكور، وذلك جزء من الأوامر التي أنيطت بكاهله، واُتِّمِنَ على بلاغها للمخاطبين، وهي لا تنفك عن مسؤولية البلاغ التي لا يتأخر النبي في بلاغها لمن آلف ومن خالف، وبها تُخَلَّى ذِمَّتُهُ من أمانة الأمر بالبلاغ.

علة تكرار الأمر بالقول:

كُرِّرَ الأمر بالقول في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، بعد تقدمه في قوله سبحانه: ﴿قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةً مَّعْرُوفَةً إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [النور: 53]؛ لإبراز كمال العناية به، والإشعار باختلافهما من حيث إن القول في الأول نهي بطريق الرد والتفريع، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَحْسَرُوا فِيهَا وَلَا تَكْلُمُونَ﴾ [١٧٨]

تميُّزُ الْمُخَاطَبِ
الرَّسُولِ إِشَارَةً
إِلَى أَهَمِّيَّةِ الْمَقُولِ

إِفَادَةُ الْأَمْرِ
الْوَجُوبِ، مَلَمَحٌ
لِإِبْرَازِ الْمَضْمُونِ
الْمَطْلُوبِ

إِبْرَازُ كِمَالِ
الْإِعْتِنَاءِ بِالْمَقُولِ
مِنْ بَلِيغِ الْبَيَانِ
بِالْقَوْلِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 280 / 18.

(2) ابن جرير، جامع البيان: 207 / 19، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 5218 / 10.

للؤمنون: 108]، وفي الثاني أمرٌ بطريق التَّكْلِيفِ والتَّشْرِيعِ⁽¹⁾، وقيل: هذا التَّكْرِيرُ منه تعالى؛ لتأكيد وجوب الطَّاعةِ عليهم، فإنَّ قولَهُ سبحانه: ﴿قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةً مَّعْرُوفَةً﴾ [النور: 53] في حُكْمِ الأمرِ بالطَّاعةِ⁽²⁾.

دلالة تعيين المخاطب بالطَّاعة:

المُخَاطَبُ بقوله ﷺ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ المنافقون وغيرهم مِنَ الكفَّارِ، وكلُّ مُعْرِضٍ عَنِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ⁽³⁾، والطَّاعة وحدها هي التي تكشف ما يختفي من نيات، وما يظهر من أمورٍ، قد تَبَيَّنَ في لحن القول، والمنافقون يُعَرِّفُونَ في لحن أقوالهم، كما قال: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمَّد: 30/4].

غرض الأمر في قوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾:

لما كَانَ السَّيَاقُ لتقريع المنافقين وأضرابهم، وحَثُّهم على إخلاصِ الطَّاعةِ لِلَّهِ ورسوله؛ دَلَّ ذَلِكَ على أَنَّ الأمرَ في قوله ﷺ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ للوجوب، كما هو الأصلُ في صيغة الأمر، ولا صارَفَ عنه هنا، ويؤيِّدُهُ تعقيبُ الأمرِ بالتهديد، في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾، فَإِنَّ التهديدَ إِنَّمَا يكونُ على تركِ أمرٍ واجبٍ.

نُكْتَةُ التَّعْبِيرِ بلفظ الأُلُوْهِيَّةِ: ﴿اللَّهُ﴾:

قوله ﷺ: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، أمرٌ بتبليغ ما خاطبَهُمُ اللَّهُ بِهِ على الحكاية⁽⁵⁾، والتَّقْدِيرُ: قُلْ لَهُمْ - يا مُحَمَّدُ - قَالَ اللَّهُ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، ولم يقل: (أطيعوني)، بل عُدِلَ إلى الإظهار، وعُبِّرَ عن ذاته المُقَدَّسَةِ سبحانه بلفظ الغيبة؛

الخطاب
للمنافقين
وغيرهم ممن
ضاهاهم ولفَّ
لَقَّهم

أصل الأمر
للاجوب،
وبسبابه يتحقق
المطلوب

الإشارة إلى علَّة
وجوب الطَّاعة،
بإسنادها للأمر
بالطَّاعة

(1) أبو السَّعُود، إرشاد العقل السليم: 189/6، والألوسي، روح المعاني: 391/9.

(2) الشَّوْكَانِي، فتح القدير: 4/54.

(3) ابن عَطِيَّة، للحَزَرِ الوجيز: 4/192.

(4) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 10/5218.

(5) البيضاوي، أنوار التنزيل: 4/112.

إيماءً إلى عِلَّةٍ وجوب طاعته عليهم⁽¹⁾، كأنَّهُ يقول: أَطِيعُونِي؛ لِأَنَّني اللهُ الَّذِي لَهُ الْكَمَالُ الْمُطْلَقُ⁽²⁾، وَلَهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالْقُدْرَةُ الْبَاهِرَةُ، وَالَّذِي لَا يَفُوتُهُ مَنْ يُخَالِفُهُ، وَيَعْصِي أَوَامِرَهُ، وَهِيَ دَعْوَةُ صُرَاحٍ إِلَى الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ غَلَبَتْ عَلَيْهِمْ شَقَوْتُهُمْ، أَنْ يَخْرُجُوا مِنْ وَحُولِ النَّفَاقِ، وَمَخَاطِرِ الْانْزِلَاقِ، إِلَى الْاسْتِقَامَةِ عَلَى الْجَادَّةِ، وَالِاتِّزَامِ بِنَهْجِ الْمُؤْمِنِينَ، وَذَلِكَ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَامْتِثَالِ مَأْمُورِهِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ الْأَكْرَمِ، وَكِتَابِهِ الْأَعْظَمِ، فَفِي فِعْلِ ذَلِكَ الرَّشَادُ الْمُنْجِي فِي الْمَعَادِ، وَفِي التَّوَلَّى وَالْمُنَاقَاةِ يَتِمَحَّضُ دَوْرُ الرَّسُولِ لِلْبَلَاغِ؛ اقْتِصَارًا عَلَى مَهْمَّتِهِ الْمَنُوطَةِ بِهِ⁽³⁾.

سِرُّ ذِكْرِ لَفْظِ «الرَّسُولُ» مَعَ «اللَّهِ» فِي السِّيَاقِ:

ذَكَرَ الرَّسُولَ ﷺ مَعَ اللَّهِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى شَأْنُهُ: «قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ»، مَعَ أَنَّ طَاعَةَ اللَّهِ تَتَضَمَّنُ إِطَاعَةَ رَسُولِهِ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى التَّلَازِمِ بَيْنَهُمَا، وَإِلَى أَنَّ طَاعَةَ الرَّسُولِ وَاجِبَةٌ عَلَى الْأُمَّةِ؛ لِكَيْلَا يَتَهَاوَنَ الْيَهُودُ وَالْمُنَافِقُونَ بِإِجَابَةِ الرَّسُولِ، زَاعِمِينَ فِي نَفْسِهِمُ الْفَاسِدَةِ الْفَصْلَ بَيْنَ طَاعَةِ اللَّهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ⁽⁴⁾، وَقِيلَ فِي تَوْجِيهِ هَذَا الْعُطْفِ مِنْ نَاحِيَةِ الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ: عُطِفَ «وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ»، مَعَ أَنَّ إِطَاعَةَ الرَّسُولِ إِطَاعَةُ اللَّهِ فِي الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» [النِّسَاء: 80]؛ لِكُونِهِ غَيْرُهُ بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ، وَهَذِهِ الْغَيْرِيَّةُ كَافِيَةٌ لَصَحَّةِ الْعُطْفِ⁽⁵⁾.

نُكْتَةُ إِعَادَةِ الْأَمْرِ بِالطَّاعَةِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ»:

الظَّاهِرُ أَنَّ يُقَالُ: (قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ)، لَكِنْ كُرِّرَ الْأَمْرُ بِالطَّاعَةِ، فَقَالَ تَعَالَى: «قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ»؛ لِتَأْكِيدِ

تلازم طاعة الله
وطاعة الرسول،
مقصد جاءت به
صحاخ النقول

طاعة الرسول
واجبة بنص
البيان القرآني

(1) زاده، حاشيته على تفسير البيضاوي: 247/6.

(2) البقاعي، نظم الدرر: 302/13.

(3) عبد الكريم الخطيب، التفسير القرآني للقرآن: 1313/9 (بتصرف).

(4) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5218/10.

(5) القنوني، حاشيته على تفسير البيضاوي: 433/13.

وجوب طاعة الرسول ﷺ وزيادة الحث عليها⁽¹⁾؛ لأن في تكرار الفعل إشارة إلى أنها طاعة مُستقلة من حيث الصورة اللفظية، وذلك يستوجب مزيد الاعتناء بها، خصوصاً أن السنة قد تزيد حكماً غير موجود في القرآن، ففي أفراد الرسول بالأمر بالطاعة مزيد حث على اتباعه في هذه الأحكام، ومنع لمن تسول له نفسه الاقتصار على القرآن، والإعراض عن السنة؛ ذلك أن القرآن ليس كتاب أحكام فقط، كما هو حال الكتب السابقة، إنما هو كتاب جامع بين التشريع والإعجاز، والأصل فيه أنه معجزة الله الخالدة، التي خوطب بها البشر، وتحداهم الله أن يأتوا بمثلها، ولذلك أدخل فيها بعض الأصول والأحكام، فأبانها بالإجمال والتفصيل، وترك البعض الآخر لبيان القدوة الرسول، وتوضيحه في الحديث المنقول، وبذلك فقد جعل للنبي ﷺ حقاً في التشريع بنص القرآن المحكم الفصيح، مما تبيّنه الآية الكريمة: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7]⁽²⁾.

بلغة التعبير بالطاعة عنواناً للرسالة:

ذكر عنوان الرسالة، في قول الحق ﷻ: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾؛ للحث على الطاعة، فإن مقتضى الرسالة منه وجوب الإطاعة⁽³⁾، كأنه قيل: وأطيعوه؛ لأنه رسول من الله ﷻ، وإنما يأتي بما يأتي به بوحي من الله جل ثناؤه، ولا يأتي بشيء من تلقاء نفسه.

معنى (أل) في ﴿الرَّسُولُ﴾ الأكرم الأكمل:

(أل) في ﴿الرَّسُولُ﴾ في قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ للعهد؛ لأن المراد بالرسول نبينا محمد ﷺ، والمعنى: (قل

الحث على
الطاعة مسلك
لبناء المجتمع

لم يفوض أحد
في التشريع، إلا
النبي الخاتم
الشفيع

(1) الشوكاني، فتح القدير: 4/ 54، والالوسي، روح المعاني: 9/ 391.

(2) الشعراوي، تفسير الشعراوي: 17/ 1031.

(3) الخفاجي، عناية القاضى: 6/ 395، والالوسي، روح المعاني: 9/ 391.

أَطِيعُوا اللَّهَ، وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ مُحَمَّدًا ﷺ، في امتثال ما أمرا به، واجتناب ما نهيا عنه)، وقد ألمح الشعراوي لإشارة هذه الآية، إلى بيان الفرق بين تشريع الله تعالى وتشريع رسوله، فقال: "في المسائل التي لم يرد فيها تشريع ونص، فالرسول في هذه الحالة هو المشرع، وهذه من مميزات النبي ﷺ عن جميع الرسل، فقد جاؤوا جميعاً لاستقبال التشريع وتبليغه للناس، وكان ﷺ، هو الوحيد الذي فوض من الله في التشريع" (1).

دلالة الطاعة للأمور بها في سياق الآية:

إطلاق الطاعة للأمور بها، في قول الحق تبارك شأنه: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، عن وصف الصِّحَّةِ والإخلاص ونحوهما، بعد وصف طاعتهم، بقوله تعالى فيما سبق: ﴿قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةَ مَعْرُوفَةٍ﴾ [النور: 53]؛ للتبنيهِ على أن طاعتهم المذكورة فيما مضى، ليست من الطاعة في شيء أصلاً (2)؛ ولذلك أمروا بإحداث طاعة يَرْضَى عنها الله ورسوله، وتستحق أن يُطلق عليها لفظ الطاعة، وهي الطاعة النابعة من القلب، التي يوافق فيها الظاهر الباطن.

معنى الفاء في قوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾:

قيل: الفاء في قول الله تبارك شأنه: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾؛ لترتيب ما بعدها على تبليغه ﷺ للأمور به إليهم، أي: إن تتولَّوا عن الطاعة إثر ما أمرتم بها (3)، وقيل: الفاء لتفريع ما بعدها على قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ مع التفسير، أي: حال المنافقين بعد هذا الخطاب إما التولي أو الإطاعة (4)، وقيل: الفاء تفصيح عن كلام مُقَدَّر، أي: إن استجبتم؛

طاعة المنافقين
الزعموة، ليست
من الطاعة
المعلومة

احتمال حرفي
المعنى معاني
متعددة، من
فصيح البيان

(1) الشعراوي، تفسير الشعراوي: 1031 / 17.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 6 / 189.

(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 6 / 189، والالوسي، روح المعاني: 9 / 391.

(4) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 13 / 435.

فقد آمنتم، وإن تولَّوْا؛ فالعاقبةُ عليكم، ويدلُّ على ذلك قوله ﷺ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾⁽¹⁾.

بلاغة الإيجاز في قوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾:

قيل: الفاءُ في قوله عزَّ شأنه: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾؛ لترتيب ما بعدها على تبليغه ﷺ للمأمور به إليهم، ولعدم التصريح به؛ للإيدان بغاية ظهور مُسارعتِهِ ﷺ إلى تبليغ ما أمر به، وعدم الحاجة إلى الذكر، أي: إن تتولَّوْا عن الطَّاعةِ إثرَ ما أمرتم بها⁽²⁾.

غرض تقديم التَّوَلَّى على الإطاعة:

في قوله ﷺ: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾، تقسيمٌ لحالِ المنافقين، أي: حالِ المنافقين بعد الخطابِ بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، إمَّا التَّوَلَّى أو الإطاعة، وقد قدَّمَ التَّوَلَّى؛ لأنه كثيرُ الوقوعِ منهم؛ فهو شأنهم وديَنهم⁽³⁾، وقيل: تأخيرُ الإطاعةِ عن بيانِ حُكمِ التَّوَلَّى؛ لما في تقديم التَّرهيبِ من تأكيدِ التَّرجيبِ وتقريبه، ممَّا هو من بابهِ من الوعدِ الكريمِ⁽⁴⁾، وقيل: في تقديمِ التَّوَلَّى وتأخيرِ الإطاعةِ، إشارةٌ إلى أنَّ التَّرهيبَ أولى بهم، وأنَّهم مُلابسون لما يقتضيه⁽⁵⁾.

نُكَّةُ الفعلِ ﴿تَوَلَّوْا﴾، ودلالتهُ البلاغيَّةُ:

قيل: الفعلُ ﴿تَوَلَّوْا﴾ في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ ماضٍ، والواوُ ضميرُ الغائبين، وفي الكلامِ التفاتٌ من الخطابِ إلى الغيبةِ، وحُسْنُ هذا الالتفاتِ: أنَّه لم يواجههم بالتَّوَلَّى والإعراضِ⁽⁶⁾.

عدمُ التصريحِ
بتبليغِ الرُّسولِ
للمأمورِ به، من
فصيحِ البيانِ

كثرةُ وقوعِ
التَّوَلَّى من
المنافقين، دأبهم
في كلِّ حينٍ

ورودُ الفعلِ
بينَ الماضي
والمضارعِ، وأثرُ
ذلك في السياقِ

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5218 / 10.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 189 / 6.

(3) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 435 / 13.

(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 189 / 6.

(5) الألوسي، روح المعاني: 392 / 9.

(6) ابن عطية، للحزب الوجيز: 192 / 4.

وقيل: الفعل مضارعٌ حُذِفَتْ إحدى تاءيه، والأصل: تَتَوَلَّوْا، وَيُرْجَّحُهُ قِراءَةُ الْبَزْزِيِّ بتشديد التَّاءِ⁽¹⁾، وَيُرْجَّحُهُ أَيْضًا الْخَطَّابُ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾⁽²⁾، وَيَبْعُدُ أَنْ يَدْعَى الْإِلْتِفَاتُ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخَطَابِ ثَانِيًا⁽³⁾.

وقيل: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ خُطَابٌ لِلْمَأْمُورِينَ بِالطَّاعَةِ مِنْ جِهَتِهِ تَعَالَى، لَا مِنْ جِهَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهُوَ وَارِدٌ لِتَأْكِيدِ الْأَمْرِ بِهَا، وَالْمُبَالَغَةِ فِي إِجَابِ الْإِمْتِثَالِ، وَالْحَمَلِ عَلَيْهِ بِالتَّرْهِيْبِ وَالتَّوْبِيخِ؛ لِأَنَّ صَرْفَ الْكَلَامِ الْمَسْقُوقِ لِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي، عَنْ سَنَنِهِ الْمَسْلُوكِ، يُنْبِئُ عَنْ اهْتِمَامٍ جَدِيدٍ بِشَأْنِهِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَيَسْتَجْلِبُ مَزِيدَ رَغْبَةٍ فِيهِ مِنَ السَّامِعِ، لَا سِيَّمًا إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِتَغْيِيرِ الْخُطَابِ بِالْوِاسِطَةِ إِلَى الْخُطَابِ بِالذَّاتِ، فَإِنَّ فِي خُطَابِهِ تَعَالَى إِيَّاهُمْ بِالذَّاتِ - بَعْدَ أَمْرِهِ تَعَالَى إِيَّاهُمْ بِوِاسِطَتِهِ ﷺ، وَتَصْدِيهِ لِبَيَانِ حُكْمِ الْإِمْتِثَالِ بِالْأَمْرِ وَالتَّوَلَّى عَنْهُ إجمالًا وَتفصيلًا - مِنَ التَّأْكِيدِ وَالْمُبَالَغَةِ مَا لَا غَايَةَ وَرَاءَهُ⁽⁴⁾.

وقيل: قَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَضَرُّعًا عَلَى ﴿أَطِيعُوا﴾، فَيَكُونُ ﴿تَوَلَّوْا﴾ مِنْ جُمْلَةِ مَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ، بِأَنْ يَقُولَهُ لَهُمْ، وَيَكُونُ فِعْلًا مُضَارِعًا حُذِفَتْ مِنْهُ تَاءُ الْخُطَابِ لِلتَّخْفِيفِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَضَرُّعًا عَلَى ﴿قُلْ﴾، أَي: فَإِذَا قُلْتَ ذَلِكَ، فَتَوَلَّوْا، وَلَمْ يُطِيعُوا ... إِلَى آخِرِهِ، فَيَكُونُ ﴿تَوَلَّوْا﴾ مَاضِيًا مُوَاجَهًا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، أَي: فَإِنْ تَوَلَّوْا، وَلَمْ يُطِيعُوا؛ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ مَا حُمِّلْتَ مِنَ التَّبْلِيغِ، وَعَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا مِنْ تَبِيعَةِ التَّكْلِيفِ، فَيَكُونُ فِي ضَمَائِرِ قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ الْتِفَاتٌ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ: فَإِنَّمَا عَلَيْكَ مَا حُمِّلْتَ، وَعَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا⁽⁵⁾.

دلالة الفاء في قوله: ﴿فَإِنَّمَا﴾:

الفاءُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾، هِيَ الْوَاقِعَةُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ⁽⁶⁾، وَالْمَعْنَى: فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَا حُمِّلَ، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ⁽⁷⁾، وَقِيلَ: جَوَابُ الشَّرْطِ مُحذُوفٌ أَقِيمَ عِلَّتُهُ مَقَامَهُ، وَالْمَعْنَى: (وَإِنْ تَوَلَّوْا - إِنَّهَا الْمُنَافِقُونَ - فَضَرَّرَ التَّوَلَّى

(1) السمين، الذر اللصون: 433 / 8.

(2) ابن جرير، جامع البيان: 207 / 19، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 296 / 12.

(3) السمين، الذر اللصون: 433 / 8.

(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 189 / 6، والألوسي، روح المعاني: 391 / 9.

(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 280 / 18.

(6) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5218 / 10.

(7) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 189 / 6، والشوكاني، فتح القدير: 55 / 4.

شَتَّانَ بَيْنَ نَبِيٍّ
حُمِّلَ فَوْقَى،
وَبَيْنَ مَنَافِقِينَ
حُمِّلُوا فَتَكْتُوا

قَضَرُ الْحُمِّلِ
على كُلِّ طَرَفٍ،
مُفِيدٌ فِي الْبَيَانِ

لَيْسَ مَن حُمِّلَ
خَيْرًا، كَمَن
حُمِّلَ وَزْرًا

التَّعْبِيرُ عَنْ
مَشَقَّةِ التَّكْلِيفِ
لِلرَّادِّ، بِاللَّفْظِ
الدَّالِّ عَلَى الْمَعْنَى
الْمُسْتَفَادِ

عليكم فقط)؛ لأنَّ على الرَّسُولِ ما حُمِّلَ مِنَ التَّبْلِيغِ، وقد فعلَ ذلكَ
بأكمل وجهٍ، وعليكم ما حُمِّلْتُمْ مِنَ الامْتِثَالِ، ولم تمتثلوا، فَبَقِيْتُمْ على
الشَّقَاءِ الْمُؤَبَّدِ⁽¹⁾.

بلادة القصير الإضافي بالأداة (إنما):

الْقَصْرُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ (إِنَّمَا) فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾
قصرٌ إضافيٌّ، والمعنى: فَإِنْ تَوَلَّوْا؛ فَإِنَّمَا على الرَّسُولِ ﷺ ما كُلفَ به
مِنَ التَّبْلِيغِ، وليسَ عليه هدايتكم.

دلالة المشاكلة في لفظي: ﴿حُمِّلَ﴾ و﴿حُمِّلْتُمْ﴾:

في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ مشاكلةٌ، أي:
عليه التَّبْلِيغُ، وعليكم إثمُ التَّكْذِيبِ، وقيل: "فاعلموا أنما عليه ﷺ
﴿مَا حُمِّلَ﴾، أي: ما أُمِرَ به مِنَ التَّبْلِيغِ، ﴿وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾، أي: ما
أُمِرْتُمْ به مِنَ الطَّاعَةِ، ولفظُ ﴿حُمِّلَ﴾ محمولٌ على المشاكلة⁽²⁾، وهي
المماثلة، وهي عند أهل البديع: أَنْ يُذَكَّرَ الشَّيْءُ بِلَفْظٍ غَيْرِهِ؛ لَوُقُوعِهِ
فِي صَحْبَتِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: 67]⁽³⁾، وقوله
تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة: 138]⁽⁴⁾.

دلالة (على) في قوله: ﴿عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾:

يدلُّ التَّعْبِيرُ بِحَرْفِ الْجَرِّ (على) فِي قَوْلِ الْحَقِّ تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:
﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾، على تَكْلِيفِ ما فِيهِ شِدَّةٌ
وَمَشَقَّةٌ على الْمُكَلَّفِ، فَالنَّبِيُّ ﷺ، مُكَلَّفٌ بِأَدَاءِ أَمَانَةٍ ثَقِيلَةٍ، وَهِيَ أَمَانَةُ
تَبْلِيغِ ما أَمَرَهُ اللَّهُ ﷻ بِهِ، وَالْمَنَافِقُونَ مُكَلَّفُونَ بِالطَّاعَةِ وَالْإِمْتِثَالِ،
وَعَلَيْهِمْ تَبِعَاتٌ عَدَمَ ذَلِكَ.

(1) القنوني، حاشيته على تفسير البيضاوي: 435/13.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 189/6.

(3) مجمع القاهرة، المعجم الوسيط: (شكل).

(4) السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 424.

نُكْتَةُ تَقْدِيمِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ:

قُدِّمَ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ فِي قَوْلِهِ تَبَارَكَ شَأْنُهُ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾؛ للدَّلالَةِ عَلَى الاختصاصِ، أَي: عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ مِنَ التَّبْلِيغِ، لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، فَهُوَ لَا يَهْدِيكُمْ، وَلَكِنْ يُرْشِدُكُمْ وَيَدْعُوَكُمْ، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ مِنْ إِجَابَةِ التَّبْلِيغِ، وَقِيَامِ بِحَقِّ الطَّاعَةِ، وَإِنْ لَمْ تَقُومُوا بِحَقِّ مَا حُمِّلْتُمْ ضَلَّ سَبِيلُكُمْ، وَخَابَ أَمْرُكُمْ⁽¹⁾، وَيُفِيدُ التَّقْدِيمُ أَيْضًا: الْاهْتِمَامَ بِالْمُقَدَّمِ، وَهُوَ كَوْنُ التَّبْلِيغِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَكَوْنُ الْاِمْتِثَالِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ وَأَضْرَائِهِمْ.

الدَّلالَةُ عَلَى
الاختصاصِ،
مستفادٌ من هذا
السِّيَاقِ الْخَاصِّ

دلالة ﴿مَا﴾ الموصولة في السِّيَاق:

﴿مَا﴾ فِي قَوْلِ الْحَقِّ جَلٍّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ مَوْصُولَةٌ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَهُ، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمُوهُ، وَمَا حُمِّلَهُ الرَّسُولُ ﷺ هُوَا أَمْرٌ بِهِ مِنَ التَّبْلِيغِ، لَمَّا كُفِّلَ بِهِ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَلَمْ يُقَصِّرْ فِيهِ شَرًّا نَقِيرًا، وَقَوْلُهُ: ﴿وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾، أَي: مَا أَمَرْتُمْ بِهِ مِنَ الطَّاعَةِ وَالْإِجَابَةِ، وَهُوَ وَعِيدٌ لَهُمْ، كَأَنَّهُ قَالَ لَهُمْ: (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ، فَقَدْ صَرَّيْتُمْ حَامِلِينَ لِلْحِمْلِ الثَّقِيلِ)⁽²⁾.

تضافِرُ المَوْصُولُ
وجملة الصِّلة،
على بيان المعنى
للرَّادِ

دلالة التعبير بالتحميل:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾، مَعْنَاهُ: عَلَيْهِ مَا أَمَرَ بِهِ مِنَ التَّبْلِيغِ، وَقَدْ شَاهَدْتُمُوهُ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، وَعَلَيْكُمْ مَا أَمَرْتُمْ بِهِ مِنَ الطَّاعَةِ، قِيلَ: وَالتَّعْبِيرُ عَنْهُ بِالتَّحْمِيلِ؛ لِلْإِشْعَارِ بِثِقَلِهِ فِي نَفْسِهِ، وَكَوْنِهِ مُؤَنَّةً بَاقِيَةً فِي عَهْدِهِمْ بَعْدَ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَحَيْثُ تَوَلَّيْتُمْ عَنْ ذَلِكَ، فَقَدْ بَقِيْتُمْ تَحْتَ ذَلِكَ الْحِمْلِ الثَّقِيلِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا حُمِّلَ﴾ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَشَاكِلَةِ⁽³⁾، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ

التَّحْمِيلُ إِشْعَارٌ
بِثِقَلِ التَّكْلِيفِ،
وكونه مُؤَنَّةً
بَاقِيَةً فِي الدَّمَةِ

(1) أَبُو زَهْرَةَ، زَهْرَةُ التَّفَاسِيرِ: 5218 / 10.

(2) الْقُدُّوَجِيُّ، فَتْحُ الْبَيَانِ فِي مَقَاصِدِ الْقُرْآنِ: 253 / 9 (بِتَصَرُّفٍ).

(3) أَبُو السَّعُودِ، إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّلِيمِ: 189 / 6، وَالْأَلُوسِيُّ، رُوحُ الْعَالِي: 391 / 9.

يكون في ﴿مَا حُمِّلَ﴾، دلالة على ثقل التبليغ على النبي ﷺ؛ لأنه أمانة من الله يجب عليه أدائها، فلا يكون محمولاً على المشاكلة.

نُكْتَةُ بِنَاءِ الْفَعْلَيْنِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلهما:

تفخيم شأن
الفاعل، مُظْهِرٌ
لأهمية الفعل،
وثقله المعنوي

في التعبير بصيغة المبني للمفعول، في قول الحق ﷻ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ تفخيم لشأن الفاعل، وهو الله ﷻ؛ لما في هذه الصيغة من الإشعار، بأن هذا الفعل لا يتصور إلا من فاعل واحد، له الخلق والأمر، وهو الله ﷻ المعبود بالحق، الذي يحكم ما يشاء، ويفعل ما يريد، وهو الذي يأمر بتبليغ التكليف، ويأمر بالامتنال بها، ويعاقب على تركها.

دلالة الواو في جملة: ﴿وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾:

العطف اشتراك
في الجمل
المتنوعة

الواو في قول الله جل ثناؤه: ﴿وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ عاطفة لهذه الجملة على ما قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾، فتفيد اشتراكها معها في الوقوع في حيز جواب الشرط، والاشتراك في الحيز لا ينفي المغايرة في الفعل، واختلاف النتيجة؛ ذلك أن ما حمّله الرسول غير ما حمّله المنافقون الذين تناولت الآية حالهم، حيث أمروا بطاعة الله ورسوله، فلم ينصاعوا لذلك، فكان ما حمّله مناسبا لفعالهم.

غرض الإخبار بقوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾:

التهديد
والوعيد،
أسلوب مفاده
الترهيب
والنقير

في الإخبار بقوله ﷻ: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾، تهديد ووعيد للمنافقين، بحلول نعمة الله تبارك شأنه بهم؛ بسبب عدم الامتنال، والمعنى: فَإِنْ تَوَلَّوْا؛ فليس على الرسول إلا تأديّة ما كُلف به من التبليغ، وقد أداه، وعليكم عاقبة عصيانكم ومخالفتكم، ويزيد التخويف والتهويل، أنه لم تذكر عقوبة معينة، بل ترك الباب مفتوحاً؛ ليذهب الفكر في تقدير العقاب كل مذهب.

دلالة الواو في جملة: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾:

الواو في قوله تعالى ذكره: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾؛ لعطف هذه الجملة على ما قبلها، ومن أسرار هذا العطف إرداف الترهيب الذي تضمنه قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِلْتُمْ﴾، بالترغيب في الطاعة؛ استقصاء في الدعوة إلى الرشد⁽¹⁾، وذلك جارٍ على عادة القرآن الكريم في تعقيب الوعد بالوعيد، والترغيب بالترهيب، وعكس ذلك.

بلادة أسلوب الشرط بالأداة (إن):

في استعمال أسلوب الشرط في قوله ﷺ: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾، إشارة إلى أن الاهتداء مقرون بالطاعة، فلا يقع إلا بها⁽²⁾، والمعنى: وإن تطيعوه فيما أمركم به من الطاعة؛ تهتدوا إلى الحق الذي هو المقصد الأصلي، الموصل إلى كل خير، والمنجي من كل شر⁽³⁾.

سرّ إفراد المفعول في قوله تعالى: ﴿تُطِيعُوهُ﴾:

كان الظاهر أن يقال: (وإن تطيعوهما تهتدوا)؛ ليناسب صدر الآية، وهو قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، لكن عدل إلى الإفراد في قوله جلّ من قائل: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾؛ للتنبه على تلازم الإطاعتين، فهما بمنزلة إطاعة واحدة⁽⁴⁾، وقيل: الضمير للرّسول ﷺ؛ لأنّ الكلام في إطاعته في حكمه⁽⁵⁾، وقيل: لأنّ التقدير: وإن تطيعوا الله؛ تهتدوا، والرّسول كذلك⁽⁶⁾، فيكون في الكلام حذف جملة.

سرّ ورود لفظ الهداية، جزاء للإطاعة:

أوثر التعبير بالهداية في قول الله تبارك شأنه: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾، وجعلت جزاء للإطاعة؛ لما يشير إليه لفظ الهداية، من

إرداف الترهيب
بالترغيب، من
بيان السياق
البلغ

جعل الاهتداء
مقروناً بالطاعة،
من أساليب
التشويق
للالتزام

الإشارة إلى
تلازم طاعة الله
وطاعة رسوله،
وكون الثانية
مظهراً للأولى

الإشارة إلى
نيل خيرات
الدنيا والآخرة
في إطاعة الله
ورسوله

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 281 / 18.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 296 / 12، وأبو حيان، البحر المحيط: 64 / 8.

(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 189 / 6.

(4) القونوي، حاشيته على تفسير البضاوي: 435 / 13، والشّعراوي، تفسير الشعراوي: 10315 / 17.

(5) ابن جرير، جامع البيان: 207 / 19، واطفيش، تفسير اطفيش: 8 / 7.

(6) القونوي، حاشيته على تفسير البضاوي: 435 / 13.

أَنَّ الْمُهْتَدِيَ قَدْ ظَفَرَ بِخَيْرَاتِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَهُوَ يَسِيرُ فِي مَحَجَّةٍ بِيضَاءَ، لَا تُفْضِي بِهِ إِلَّا إِلَى كُلِّ خَيْرٍ دُنْيَوِيٍّ وَأُخْرَوِيٍّ، وَالْمَعْنَى: وَإِنْ تُطِيعُوهُ فِيمَا أَمَرَكُمْ بِهِ مِنَ الطَّاعَةِ: تَهْتَدُوا إِلَى الْحَقِّ الَّذِي هُوَ الْمَقْصِدُ الْأَصْلِيُّ، الْمَوْصِلُ إِلَى كُلِّ خَيْرٍ، وَالْمُنْجِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ⁽¹⁾.

نُكْتَةُ حَذْفِ مُتَعَلِّقِ الْفِعْلِ «تَهْتَدُوا»:

حُذِفَ مُتَعَلِّقُ فِعْلِ الْهِدَايَةِ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ سُلْطَانُهُ: «وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا»، فَلَمْ يَقُلْ: (تَهْتَدُوا إِلَى كَذَا)؛ لِأَنَّ فِي هَذَا الْحَذْفِ مِنَ الْإِشْعَارِ بِتَعَمُّيمِ الْمُهْتَدَى إِلَيْهِ، وَفِي ذَلِكَ مِبَالِغَةٌ فِي الْحَثِّ عَلَى الْإِطَاعَةِ الَّتِي تَوْصِلُ إِلَى كُلِّ خَيْرٍ، وَتُنْجِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ⁽²⁾.

مَوْقِعُ جُمْلَةٍ «وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلُغُ» مِمَّا قَبْلَهَا:

قَوْلُهُ ﷺ: «وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلُغُ الْمُبِينِ»، اعْتِرَاضٌ تَذْيِيلِيٌّ مُقَرَّرٌ لِمَا قَبْلَهُ، مِنْ أَنَّ غَاثَةَ التَّوَلَّى وَفَائِدَةَ الْإِطَاعَةِ، مَقْصُورَتَانِ عَلَى الْمُخَاطَبِينَ⁽³⁾، وَهَذَا جَارٍ عَلَى اصْطِلَاحٍ مَنْ يُجُوزُ مَجِيءَ الْاعْتِرَاضِ فِي آخِرِ الْكَلَامِ، وَإِلَّا فَالْجُمْلَةُ اسْتِثْنَاءٌ.

بِلَاغَةُ الْإِطْنَابِ فِي آخِرِ الْآيَةِ:

جُمْلَةُ «وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلُغُ الْمُبِينِ»، بَيَانٌ لِإِبْهَامِ قَوْلِهِ: «فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ»⁽⁴⁾، وَفِي الْبَيَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ لَوْنٌ مِنَ أَلْوَانِ الْإِطْنَابِ، يُفِيدُ تَقَرُّرَ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ، وَذَلِكَ بِسَبَبِ رُؤْيِيَّتِهِ فِي صَوْرَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ: صَوْرَةٍ مُجْمَلَةٍ، وَصَوْرَةٍ مُفَصَّلَةٍ، فَيَتَأَكَّدُ، وَيَتَقَرَّرُ.

دَلَالَةُ «عَلَى» فِي: «وَمَا عَلَى الرَّسُولِ»:

يَدُلُّ التَّعْبِيرُ بِحَرْفِ الْجَرِّ «عَلَى» فِي قَوْلِ الْحَقِّ جَلَّتْ أَسْمَاؤُهُ: «وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلُغُ الْمُبِينِ»، عَلَى تَحْمِيلِ مَا فِيهِ كَلْفَةٌ وَمَشَقَّةٌ،

(1) أَبُو السَّعُود، إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّلِيمِ: 6/ 189، وَالْأَلُوسِيِّ، رُوحُ الْبَاقِي: 9/ 392.

(2) الْبِقَاعِيُّ، نِظْمُ الذَّرَرِ: 13/ 302.

(3) أَبُو السَّعُود، إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّلِيمِ: 6/ 189، وَالْأَلُوسِيِّ، رُوحُ الْبَاقِي: 9/ 392.

(4) ابْنُ عَاشُور، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ: 18/ 281.

لِلْبَالِغَةِ
وَالْتَّعَمُّيمِ فِي
الْمُهْتَدَى إِلَيْهِ،
مُبَيِّنَةً عَنِ الْمُرَادِ

جُمْلَةُ التَّذْيِيلِ
ذَاتُ أَثَرٍ فِي
السِّيَاقِ وَدَلَالَتِهِ

الْجُمْلَةُ بَيَانٌ لِمَا
حُمِّلَهُ الرَّسُولُ



الدَّلَالَةُ عَلَى
تَحْمِيلِ مَا فِيهِ
كُلْفَةٌ وَمَشَقَّةٌ،
وَهُوَ أَمَانَةُ
التَّبْلِيغِ

فالتَّبْيُّ ۖ مَكْلَفٌ بِأَدَاءِ أَمَانَةٍ ثَقِيلَةٍ، وهي أمانةُ تبليغٍ ما أمره الله ﷺ به.

معنى (أَل) في لفظ ﴿الرَّسُولِ﴾:

(أَل) في لفظ ﴿الرَّسُولِ﴾ من قوله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلَّغُ الْمُبِينِ﴾، إمَّا للجنسِ الْمُنتَظَمِ لَهُ ﷺ انتظاماً أولياً، بحيثُ يَكُونُ مقصوداً قَبْلَ غيرِهِ، والمعنى: وما على جنسِ الرَّسُولِ كائناً مَنْ كَانَ إِلَّا التَّبْلِيغُ، أو للعهدِ، أي: وما عليه ﷺ إِلَّا التَّبْلِيغُ⁽¹⁾.

تَرَاوُحُ اللَّامِ
بَيْنَ الْجَنَسِ
وَالْعَهْدِ، ثَرَاءٌ فِي
الْمَعْنَى الْمَوْزُونِ

سِرُّ إِظْهَارِ لَفْظِ ﴿الرَّسُولِ﴾ دُونَ إِضْمَارِهِ:

إِذَا كَانَتْ لَامُ ﴿الرَّسُولِ﴾ لِلْجَنَسِ؛ فَلَا تَيَّانٌ بِلَفْظِ ﴿الرَّسُولِ﴾ مُظْهَرًا ظَاهِرًا، وَإِنْ كَانَتْ لِلْعَهْدِ - عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ - فَالظَّاهِرُ أَنَّ يُقَالُ: (وما عليه إِلَّا البلاغُ المبينُ)، لَكِنْ عُدِلَ عَنِ الْإِضْمَارِ إِلَى الْإِظْهَارِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلَّغُ الْمُبِينِ﴾؛ لِيُفِيدَ الْكَلَامُ التَّعْمِيمَ، مِنْ حَيْثُ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَلِيَكُونَ التَّنْذِيلُ جَارِيًا مَجْرَى الْأَمْثَالِ.

إِرَادَةُ التَّعْمِيمِ
فِي التَّنْذِيلِ،
تَجْرِي بِهَا
الْعِبَارَةُ مَجْرَى
الْأَمْثَالِ

دَلَالَةُ التَّعْبِيرِ بِلَفْظِ: ﴿أَلْبَلَّغُ﴾:

لَمَّا كَانَ مَعْنَى الْبُلُوغِ فِي الْأَصْلِ: الْوُصُولُ إِلَى الشَّيْءِ، وَالْإِنْتِهَاءُ إِلَى أَقْصَى الْمَقْصِدِ وَالْمُنْتَهَى، مَكَانًا كَانَ أَوْ زَمَانًا، أَوْ أَمْرًا مِنَ الْأُمُورِ الْمُقَدَّرَةِ؛ عُبِّرَ بِالْبَلَاغِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى التَّبْلِيغِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلَّغُ الْمُبِينِ﴾؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ مَا كُفِّلَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، هُوَ إِيصَالُ الْأَمَانَةِ إِلَى الْمُبْلَغِينَ، وَإِنهَآؤُهَا إِلَيْهِمْ، وَفِي ذَلِكَ مَزِيدٌ تَأْكِيدٍ، لِدَفْعِ أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا بِهَدَايَتِهِمْ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ إِيصَالُ وَحْيِ اللَّهِ إِلَيْهِمْ.

الدَّلَالَةُ عَلَى
تَأْدِيَةِ الْأَمَانَةِ،
مَرهُونٌ بِأَدَاءِ
الرَّسَالَةِ

نُكْتَةُ وَصْفِ ﴿أَلْبَلَّغُ﴾ بِكَوْنِهِ ﴿الْمُبِينِ﴾:

وَصَفُ الْبَلَاغِ بِالْمُبِينِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلَّغُ

(1) أبو السَّعُود، إرشاد العقل السليم: 6/ 189.

مناسبة الوصف
لمقام التبليغ،
يلتزم الإبانة عن
المقصود

الرسول مقصور
على البلاغ لا
الهداية، والله
هو الهادي
والمجاني

الْمُبِينُ؛ إمّا لأنّه بين في نفسه واضح جليّ؛ لكونه مقروناً بالآيات والمعجزات⁽¹⁾، وعليه فهو من الفعل اللازم، وإمّا لأنّه مبين لكم أحكام الله تعالى وتكاليفه، بحيث لا يعتريها شبهة، بل هي واضحة نيرة جليّة⁽²⁾، وعليه فهو من الفعل المتعدي، وأيّاً كان ففي التعبير بهذا الوصف مناسبة لمقام التبليغ وإقامة الحجة على المخاطبين.

بلغة القصر الإضافي في سياق آية التذيل:

القَصْرُ بـ (ما) النافية و﴿إِلَّا﴾، في قول الحقّ تبارك شأنه: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلُغُ الْمُبِينِ﴾، من قصر الموصوف على الصفة، وهو قصر إضافي بالنسبة إلى كونه ﷺ مسؤولاً عن هدايتهم، والمعنى: أنّه ﷺ مقصور على الاتّصاف بالتبليغ، لا يتجاوزهُ إلى الاتّصاف بكونه هادياً لهم، أي: خالقاً للهداية في قلوبهم، وفي هذا من الوعيد البالغ ما لا يخفى؛ إذ تضمّن أنّ عقابكم، إنّما يتولاه المرسل لا الرسول، وما كُلف الرسول من أمركم غير تبليغكم⁽³⁾.

(1) الزمخشري، الكشاف: 3/ 250، وأبو حيان، البحر المحيط: 4/ 359، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 6/ 190.

(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 24/ 412، وأبو حيان، البحر المحيط: 4/ 359، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 6/ 190.

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 4/ 359.

عنوان الكتاب:

موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والثلاثون،
سورة النور من الآية 39 إلى سورة الفرقان الآية 42
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

*

التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

سنة الطبع: 1446هـ - 2024م

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي

الطبعة الأولى: 2024م

*

الفهرسة الوصفية أثناء النشر:

مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366

م. ق. ت

التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والثلاثون، سورة النور من الآية 39 إلى سورة الفرقان الآية 42
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغامي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي، 2024.

مج. 37، 812 صفحة؛ 24x17 سم.

ردمك: 978-9948-732-79-2

يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.

مج. 37: المجلد السابع والثلاثون، سورة النور من الآية 39 إلى سورة الفرقان الآية 42.

1-القرآن - تفاسير نحوية 2-القرآن، بديع 3-القرآن، بلاغة 4-القرآن - سور وآيات 5-القرآن-
ألفاظ أ-العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).

قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي: 978-9948-732-79-2

*

إذن طباعة رقم: MC-03-01-8644972 بتاريخ 2024/11/26م،

مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة

*

الفئة العمرية: E

«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»

*

الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE

الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»